شاهد
المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)

الدروع البشرية

هكذا يستخدم الاحتلال الفلسطينيين لحماية الجند

تقرير

آب 2024

www.pahrw.org

عدّ "الدروع البشرية" إحدى أكثر التكتيكات العسكرية انتهاكاً للقوانين الإنسانية الدولية، حيث يتم استخدام المدنيين لتحقيق مكاسب عسكرية على حساب سلامتهم وأرواحهم. تتجلى هذه الممارسة باستغلال وجود الأشخاص المدنيين أو المحميين لإضفاء الحصانة على نقاط أو مناطق أو وحدات عسكرية معينة، وفقاً لما ورد في اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

هو مصطلح عسكري قانوني يعني استخدام مجموعة من الناس -مدنيين أو عسكريين- بهدف حماية منشآت حساسة في وقت الحرب (مراكز عسكرية، أو منشآت إستراتيجية، أو سدود، أو جسور...)، وذلك بنشرهم حولها لوضع العدو أمام حرج أخلاقي يمنعه من استهداف المنشآت المراد حمايتها.

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على مفهوم "الدروع البشرية"، سياقها القانوني، واتباعها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين في الحرب على قطاع غزة.

الدروع البشرية

بالاستناد إلى ما وردت عليه "الدروع البشرية" في سياق كلٍّ من اتفاقية جنيف الثالثة (بخصوص أسرى الحرب)، واتفاقية جنيف الرابعة (بخصوص المدنيين المحميين)، والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 (بخصوص المدنيين عامة)، وبمقتضى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ فإن تعريفها يتجلى في "استغلال وجود شخص مدني أو أشخاص آخرين متمتعين بالحماية لإضفاء الحصانة من العمليات العسكرية على نقاط أو مناطق أو وحدات عسكرية معيّنة". ويتم ذلك من خلال تعمّد وضع الناس في مواقع مجاورة أو ملاصقة لمنشئات ومواقع حساسة كمراكز وآليات عسكرية، منشآت إستراتيجية، أو سدود، أو جسور بما يضع القوات المعادية في حرج أخلاقي لمنعه من استهداف هذه المنشئات المراد حمايتها. وغالباً ما يتم اللجوء إلى هذا التكتيك العسكري لترجيح كفة القتال في النزاعات المسلحة الحضرية (داخل المدن) ذات الطبيعة غير المتكافئة.
ويعدّ هذا التكتيك مرفوضاً في العمليات العسكرية ويشكل جريمة حرب بموجب القانون الدولي، كما تحظره الكتيبات العسكرية في العديد من الدول ويشكّل جرماً جزائياً في العديد من الدول الاخرى.
يتضمن تاريخ النزاعات المسلحة أمثلة ونماذج عديدة لاستخدام المدنيين كدروع بشرية لحماية الاعيان العسكرية وخاصةً النساء والاطفال، أسرى الحرب، وقوات حفظ السلام عبر استغلال قرب تواجدهم من هذه الاهداف أو سهولة الوصول إليهم.

من نماذج هذا التكتيك العسكري على سبيل المثال، لا الحصر:

- حصار المدنيين داخل المنشئات المدنية الملاصقة للمنشئات العسكرية لتفادي استهدافها
- اختباء الجنود والعسكريين داخل منازل السكان والحجر على الساكنين داخلها عنوةً لتفادي تعرضهم لأي هجوم
- ارسال المدنيين عنوةً للتحقق من المواقع الخطرة قبل دخول العسكريين إليها
- دفع المدنيين الى دخول الاعيان المدنية أولاً تسهيلاً لاقتحامها
- التخفي وراء الآليات الأممية أو وسائل النقل الخاصة المدنية أو داخلها خلال المداهمات أو الاقتحامات
- تموّه العسكريين بلباس مدني والتواجد بين المدنيين والتنقل بينهم .

إن استخدام أرواح المدنيين وسلامتهم لتحقيق مكاسب عسكرية أو تأمين ضمانة للجند من الاستهداف يشكّل إحدى أكثر التكتيكات العسكرية بشاعة ولا إنسانية. وتزداد هذه الانتهاكات سوءاً وتعقيداً تبعاً للظروف الميدانية، طبيعة الضحايا، واعدادهم.

كيف يستخدم الاحتلال الأسرى كدروع بشرية في حربه الحالية على قطاع غزة

وثّقت تسريبات لمقاطع فيديو حصلت عليها قناة الجزيرة الفضائية مشاهداً مروّعةً للانتهاكات بحق الأسرى الفلسطينيين من قطاع غزة عبر استخدامهم كدروع بشرية، وذلك منذ بداية التوغّل البري داخل القطاع في أواخر أكتوبر 2023.
في إحدى المشاهد تم إجبار أسير على دخول نفق بعد ربطه بحبل وتثبيت كاميرا على جسده بهدف تحري وجود مقاومين في الداخل وخوفاً من كون النفق مفخخاً.
في مشاهد أخرى يظهر أسرى فلسطينيون وقد جرى إجبارهم على ارتداء ملابس عسكرية وارسالهم لتفقد مبانٍ ومنازل مدمرة في القطاع بعد تثبيت كاميرات على أجسادهم وتتبعهم بواسطة طائرة مسيرة تحمل كاميرا إضافية.
تظهر إحدى الصور، استخدام الجنود لأحد الأسرى كدرعٍ بشريٍّ في أحد شوارع حي الشجاعية شرق مدينة غزة.
أيضاً يظهر أحد مقاطع الفيديو ارسال أسيرٍ جريح إلى إحدى المباني بينما ينزف ويتبعه أسير آخر يحمل كاميرا.

وفي مشهد آخر يجبر أسيران على الحفر بيدين عاريتين والبحث في الأرض عن فوهات أنفاق وفي جدران المباني المدمرة عن بقايا ذخائر غير منفجرة.
تتعدد المشاهد من داخل القطاع والطابع واحد: الأسرى في يدي سلطات الاحتلال ليسوا سوى وسائل "قليلة التكلفة" يتم اللجوء إليها لحماية الجند وتلافي تعريضهم للخطر.
ولم يكن الاسرى الفلسطينيون الضحايا الوحيدين. ففي أكثر المجازر وحشيةً منذ بداية الحرب الحالية استغلّ الاحتلال هذا المفهوم. فعلى سبيل المثال، عند استهداف مجمع الشفاء الطبي، حاول الاحتلال التّذرع بأنه يضم مقراً لقيادة عسكرية متهماً المقاومة بأنها تستخدم المدنيين فيه دروعاً بشرية وعرضتهم للخطر.

كيف استخدم الاحتلال هذه السياسة سابقاً

على مرّ السنين وكجزءٍ من سياسة منهجية رسمية، استخدمت القوّات الإسرائيلية الفلسطينيين كدروع بشريّة وأمرتهم بتنفيذ أعمال عسكرية محفوفة بمخاطر حقيقيّة على حياتهم. لم تكن هه الممارسات تحدث كمبادرة خاصّة أو أعمال فردية، إنّما قام بها الجنود في الميدان تلبية لأوامر صادرة عن القيادة العليا في الجيش الإسرائيلي.

بحسب مسؤولين إسرائيليين ومنظمتي العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000-2005)، استخدمت القوات الإسرائيلية المدنيين الفلسطينيين دروعاً بشرية في نحو 1200 مناسبة مختلفة.

منذ ذلك الحين، يعتمد جيش الاحتلال على استخدام الدروع البشرية كسياسة حربية ممنهجة للتعامل مع الأوضاع الميدانية الأكثر حرجاً.

وتكررت هذه المشاهد مراراً في حرب 2008-2009 حيث تناقلت وسائل الإعلام مشاهد لتسيير أطفال وشبان أمام الآليات العسكرية أثناء توغلها البرّي في قطاع غزة.
ثم في عام 2014 تابع جيش الاحتلال هذه السياسة مستخدماً الاطفال كمرشدين وفقاً لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

كما رافق ذلك سياسة اعلامية ممنهجة صوّر خلالها الاحتلال الفلسطينيين على أنهم ليسوا ضحايا لاستهدافه وإنما لأخطائهم. فالإعلام الغربي مستشهداً بالإسرائيلي، دأب على إظهار حركات التحرر الفلسطينية على أنها تزجّ بالمدنيين في خط المواجهة وصوّرت غزة على أنها مدينة لا وجود فيها لأي صورة من صور الحماية "في غزة: إما مقاتلون، وإما أشخاص يحمون المقاتلين." وبذلك حاول الاحتلال أن يقلب المعادلة،" فقواته -وفقاً للرواية الاسرائيلية- لا تستهدف المدنيين، ولكن المدنيين أنفسهم جعلوا من أرواحهم وممتلكاتهم عرضةً للاستهداف والمقاومة هي وحدها المسؤولة لكونها تستخدمهم كدروع بشرية."

كذلك الأمر، يعمد الاحتلال كذلك الأمر، يعمد الاحتلال الى انتهاج السياسة ذاتها في الضفة الغربية. اذ تفيد الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في فلسطين، أن جيش الاحتلال استخدم أطفالاً كدروع خلال اقتحامه مخيم طولكرم للاجئين شمالي الضفة الغربية المحتلة في الخامس والسادس من أيار الجاري. اذ اقتاد الجنود عدداً من الشبان تراوحت اعمارهم بين 12 و15 عاماً من داخل منازلهم بعد مداهمتها واسترشدت بهم لمداهمة المنازل والتجول داخل الشوارع وتمهيد الطريق أمام الجنود. كما قام الجنود بإطلاق الرصاص وقد وضعوا فوهات بنادقهم على اكتاف هؤلاء الاطفال للحؤول دون الرد على مصدر النيران.
في إحدى شوارع مدينة جنين، ظهر جريح فلسطيني على الغطاء الأمامي لمركبة عسكرية وقد قيّده الجنود إليها بعد استهدافه بالرصاص الحيّ في 22 من حزيران.

استخدام المدنيين دروعاً بشرية كجريمة حرب

يرتكز البناء القانوني لتجريم استخدام المدنيين كدروع بشرية إلى مبدأي "التناسب" و " التميّيز" في القانون الدولي الإنساني.
في سياق النزاعات المسلحة الدولية، ترد قاعدة حظر استخدام الدروع البشرية في اتفاقية جنيف الثالثة (بخصوص أسرى الحرب)، واتفاقية جنيف الرابعة (بخصوص المدنيين المحميين) لعام 1949، والبروتوكول الإضافي الأول (بخصوص المدنيين عامة) لعام 1977.

وبمقتضى المادة 8 (2) (ب) (23) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يشكّل "استغلال وجود شخص مدني أو أشخاص آخرين متمتعين بحماية لإضفاء الحصانة من العمليات العسكرية على نقاط أو مناطق أو وحدات عسكرية معيّنة جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدولية."

يستدعي ترتيب المسؤولية الجنائية عن هذا الفعل وروده ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية توفر ثلاثة أركان على الشكل التالي:

- أولاً، استغلال موقع المدنيين أو الأشخاص المتمتعين بالحماية
- ثانياً، توفر القصد الخاص لاستخدام المدنيين أو الاشخاص المحميين لتوفير الحماية أو تحقيقاً لأهداف عسكرية
- ثالثاً، أن تكون في إطار نزاع مسلح دولي

يحظر القانون الدولي استخدام المدنيين (والأعيان المدنية) لجعل الأهداف العسكرية في مأمن من الهجوم حظراً مطلقاً. **ويرد هذا الحظر في النصوص التالية:**

- يحظر استخدام الدروع البشرية وفقاً للقاعدة 97 من قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي.
- وفقاً للمادة 28 من اتفاقية جنيف الرابعة، لا يجوز استخدام وجود شخص محمي لجعل نقاط أو مناطق معينة في مأمن من العمليات العسكرية. تنطبق هذه القاعدة على المدنيين وكذلك المقاتلين العاجزين عن القتال، مثل أسرى الحرب.

- تنص المادة 23 من اتفاقية جنيف الثالثة، على أنه لا يجوز في أي وقت إرسال أسير حرب إلى مناطق قد يتعرض فيها لنيران منطقة القتال أو احتجازه فيها، كما لا يجوز استخدام وجوده لجعل نقاط أو مناطق معينة في مأمن من العمليات العسكرية. وترتكز هذه الحماية في اتفاقيات جنيف بشكل عام على حماية الأفراد الذين هم في أيدي طرف ليسوا من مواطنيه، وبالتالي يقصر تطبيقها على الأفراد الذين يتم استخدامهم كدروع بشرية من قبل قوات بلادهم.
- وفقاً للمادة 51 (7) للبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف 1949 لا يجوز استخدام وجود أو تحركات السكان المدنيين أو الأفراد المدنيين لجعل نقاط أو مناطق معينة في مأمن من العمليات العسكرية، ولا سيما في إطار محاولة حماية الأهداف العسكرية من الهجمات، أو حماية العمليات العسكرية، أو دعمها، أو إعاقتها. كما لا يجوز لأطراف النزاع توجيه تحركات السكان المدنيين أو الأفراد المدنيين بهدف محاولة حماية الأهداف العسكرية من الهجمات أو حماية العمليات العسكرية.
- سنداً للمادة 12(4) لا يجوز بأي حال من الأحوال استخدام الوحدات الطبية في محاولة لحماية الأهداف العسكرية من الهجوم. ويجب على أطراف النزاع، حيثما أمكن ذلك، التأكد من وجود الوحدات الطبية في مواقع بحيث لا تعرض سلامتها للخطر بسبب الهجمات ضد الأهداف العسكرية.

إن استخدام الأشخاص المحميين، بما في ذلك المدنيين أو أسرى الحرب، كدروع بشرية يشكل جريمة حرب.

@ (المصدر: الجزيرة) ، جندي إسرائيلي يستخدم فلسطينيا درعا بشريا في مواجهة سابقة

الخلاصات

إن استخدام الدروع البشرية في النزاعات المسلحة، وخاصةً ما نشهده من ممارسات من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة من استغلال المدنيين والأشخاص المحميين لتحقيق أهداف عسكرية يشكل انتهاكاً صارخاً للقوانين الدولية الإنسانية ويعد جريمة حرب وفقاً للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية. تتطلب هذه القضية اتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة من قبل المجتمع الدولي لمحاسبة الجناة ومنع تمادي مثل هذه الجرائم. فحماية المدنيين وأسرى الحرب وضمان سلامتهم يجب أن تكون في صلب الجهود الدولية الرامية لإنهاء الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان والقوانين الدولية.

وعليه فإننا في **المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)** نؤكّد على أن الممارسات التي يقوم بها جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية لا يجوز السكوت عنها والسماح بتمادي ارتكابها. ونؤكّد على أن جيش الاحتلال هو وحده المسؤول عن سلامة المدنيين داخل قطاع غزة وعلى المجتمع الدولي والمحاكم الدولية ضمان تعرّض قادة الاحتلال وعسكريه المساءلة عن هذه الانتهاكات الجسيمة.

التوصيات

في ظلّ ما ورد ذكره فإننا في **المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)** ندعو إلى:

- تشكيل لجنة تحقيق دولية للوقوف على ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وتوثيقها
- تشكيل قاعدة بيانات موثقة لمحاسبة المسؤولين الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية سواء الدولية منها أم المحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمي.
- التحرك العاجل والجدي لإنقاذ حياة الآلاف من الأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال والذين يتعرضون لأكثر الممارسات بشاعة ووحشية ويعانون من الاكتظاظ الشديد في السجون
- الضغط على سلطات الاحتلال لوضع حد للممارسات الإسرائيلية وحماية الاسرى والمدنيين من استخدامهم كدروع بشرية

لمزيد من المعلومات، قم بزيارة موقعنا الالكتروني www.pahrw.org

للاستفسار حول هذه الورقة، يرجى التواصل مع الباحثة القانونية إيمان سبع أعين
eman.sabaayoun@pahrw.org

جميع الحقوق محفوظة للمؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)